ليبيا: التطورات والتوقعات

مراد أصلان *

ملخص : تطرح هذه الدراسة تساؤلات حول إمكانية إرساء الاستقرار في ليبيا، وإقامة دولة على أسس ديمقراطية في ظل التدخلات الخارجية. و يمثل السؤال «هل يمكن أن يعُمّ السلام ليبيا؟»إشكالية البحث، وستكون الفرضية هي أنه سيكون من الممكن إقامة دولة مستقرة في حالة تحقق شروط معينة. وفي إطار الدراسة سيجري تناول التطورات التي وقعت في ليبيا، وسنقدم بعض التقييمات للمرحلة المقبلة. في الخاتمة سيُسلَّط الضوء على الهشاشة السياسية والعسكرية في ليبيا.

* سيتا، تركيا

الكلمات المفتاحية: منتدى الحوار الليبي، الدستور، الانتخابات، العملية السياسية

Libya: Developments and Expectations

MURAT ASLAN*

ORCID NO : 0000-0002-5128-1020

ABSTRACT *This study raises questions about the possibility of establishing stable political structure in Libya and establishing a state on democratic foundations despite foreign interventions. The question "Can peace prevail in Libya?" is the research problem, and the hypothesis will be that it will be possible to establish a stable state if certain conditions are met. Within the framework of the study, the developments that occurred in Libya will be discussed, and we will present some assessments for the next stage of the political process. In the conclusion, the political and military fragility in Libya will be highlighted.*

Key words: Libya's Dialogue Forum, Constitution, Elections, Political Process .

* SETA , Turkey.

رؤيـــة تركيـــة
2021-(3/10)
73 - 98

DOI:10.36360/1560-010-003-004

مدخل :

انطلقت العملية السياسية في ليبيا بدءًا من شهر أغسطس من عام 2020 في أعقاب الهزيمة التي مني بها حفتر جنوبي طرابلس، إلا أنّ تغيرًا لم يطرأ على احتمالات اندلاع نزاع عسكري مجددًا، حيث ازدادت المخاوف بشأن إمكانية اندلاع نزاع تقليدي له صبغة مناطقية بعد انسحاب حفتر من مدن طرابلس، وترهونة، وبني وليد. كذا فقد تعالت خطابات «الحرب» التقليدية بعد ضرب موكب عسكري تابع لحكومة الوفاق الوطني كان في طريقه إلى منطقة سرت في نفس الفترة التي أعلنت فيها مصر عن «خطها الأحمر» قاصدةً بذلك خط سرت-الجفرة.[1] وفي المرحلة نفسها تمكنت الولايات المتحدة بصورة مبطنة من ترسيخ وقف إطلاق النار الذي لم تتمكن ألمانيا من إرسائه من خلال مؤتمر برلين، وذلك بواسطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بصورة فعلية أولًا، ثم رسميًّا فيما بعد، وقد تحول بعد ذلك إلى وثيقة تتخذ من قرارات مؤتمر برلين مرجعًا لها. حيث جمعت الأمريكية ستيفاني ويليامز رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (بالإنابة) لجانًا مختلطة مختلفة في الاجتماعات التي نظمتها في عدة مدن، وجرى فيها مناقشة قضايا متنوعة، وأقامت قنوات للمباحثات «التعددية»، كما جرت صياغة آليات من شأنها أن «تفرض» بدء العملية السياسية.[2] في النهاية، وبعد أن قرر السرّاج الاستقالة وعقد انتخابات، أُديرت العملية السياسية عبر منتدى الحوار السياسي الليبي، بعلم اللجنة العسكرية المشتركة المعروفة باسم «5+5».

نجح المنتدى في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بعد عدد من الاجتماعات، واتخذ قرارات لإجراء استفتاء على الدستور وانتخابات عامة، وقد تسببت سيناريوهات تأجيل الانتخابات في حالة من التوتر في مؤتمر المنتدى في جنيف، إذ إن قيام حفتر بتدخل عسكري على الحدود الجزائرية وتهديداته بدأت في إثارة الشكوك حول مدى إمكانية تحقيق الاستقرار وتحقق سيناريوهات مختلفة، كتأجيل الانتخابات، أو حتى عدم التمكن من إجرائها من الأساس.[3] من ناحية أخرى، كثفت الدول الغربية من جهودها للحصول على امتيازات اقتصادية وتجارية على الرغم من عدم رغبتها في أن تكون طرفًا عسكريًّا في القضية الليبية.

إن التقديرات المتعلقة بالمرحلة التي تلت الهجوم الذي أطلقه حفتر على طرابلس في التاسع عشر من إبريل عام 2019 وهزيمته بعد ذلك- محل اهتمام من الجميع. في هذه الدراسة نطرح تساؤلات حول إمكانية إرساء الاستقرار في ليبيا، وإقامة دولة على أسس ديمقراطية في ظل التدخلات الخارجية. وفي هذا الصدد جرى تحديد إشكالية البحث لتكون: «هل يمكن أن يعُمّ السلام ليبيا؟»، وستكون الفرضية هي أنه سيكون من

الممكن إقامة دولة مستقرة في حالة تحقق شروط معينة. وفي إطار الدراسة سيجري تناول التطورات التي وقعت في ليبيا، وسنقدم بعض التقييمات للمرحلة المقبلة. في الخاتمة سيُسلَّط الضوء على الهشاشة السياسية والعسكرية في ليبيا.

التطورات التي وقعت في ليبيا:

تأثير مؤتمر برلين في التطورات في ليبيا

مثّل مؤتمر برلين الذي عُقد في التاسع عشر من يناير 2020 بمدينة برلين خطوة حازمة على طريق إنهاء الصراع الليبي، وإطلاق المسار السياسي، ولكن حفتر بتشجيع من الدول الداعمة له لم يمتثل لقرار المؤتمر المكون من 55 مادة، الذي أصبح ملزِمًا بعد قرار مجلس الامن رقم 2510 (2020).[4] كثف حفتر بعد ذلك من اعتداءاته للاستيلاء على طرابلس إلا أنه اضطر للانسحاب من شمال غرب ليبيا إثر تقديم تركيا الدعم لحكومة الوفاق الوطني، لتتسارع وتيرة أحداث الأزمة الليبية بعد ذلك. وقد وجه المسار الذي أطلقته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المشهد السياسي وجهة إيجابية، وبذلك حاولت الولايات المتحدة وأوروبا إحياء التزاماتها غير المباشرة تجاه ليبيا من وراء الستار، على طاولة المفاوضات. وقد أضحى مؤتمر برلين النقطة المرجعية الرئيسة في هذا السياق. علاوة على ذلك؛ بادعاء الشرعية سالفة الذكر أرسلت الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا ثلاث رسائل إلى حكومة الوفاق الوطني عبر السفارة الأمريكية، وقد وضعت هذه الرسائل حكومة طرابلس تحت ضغوط كبيرة خلال العملية السياسية.[5] لم يستطع مؤتمر برلين أداء المهمة المطلوبة منه وقتها، إلا أنه نجح في وضع أسس العملية السياسية بالتزامن مع هزيمة حفتر.

سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا

كانت الدبلوماسية الأمريكية ستيفاني ويليامز التي تترأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالإنابة قد دعت منتدى الحوار السياسي الليبي إلى الاجتماع، وأدت دورًا فاعلًا أسهم في تسهيل عملية اتخاذه للقرار. صرّحت ويليامز بأن مستشار الأمن الأمريكي حينئذ جون بولتون قد اتصل بحفتر هاتفيًّا معطيًا إياه الضوء الأخضر للهجوم على طرابلس، الأمر الذي يبين إلى أيّ مدى تضع الولايات المتحدة إستراتيجيتها «العميقة» في ليبيا في الواجهة.[6] كذا فقد أظهر اتصال الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بحفتر أن السياسة الأمريكية تجاه الهجوم تقدمت في مضمارين مفترقين؛ فعلى الجانب الآخر، في أثناء هجوم حفتر على طرابلس صرح دبلوماسيون أمريكيون بأن بلادهم تتبع سياسة «الحياد النشط»، وبمقارنة سياسة الحياد النشط بتحركات ترامب وبولتون يتبين لنا أن الهدف كان

تحديد هوية النظام الذي سيستحوذ على السلطة في ليبيا من خلال معايير تستند إلى تهيئة النظام للظروف المناسبة للمصالح الأمريكية.

في خطابها الرسمي حول سياستها تجاه ليبيا، سعت الولايات المتحدة إلى خلق انطباع بأنها تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف. فقد أجرى الدبلوماسيون الأمريكيون مباحثات على مستوى منخفض مع حفتر، فيما أقاموا اتصالات بحكومة طرابلس من خلال السفير الأمريكي الموجود في تونس، ولكن الدور الأكبر في تشكيل السياسة الأمريكية تجاه ليبيا أدته القيادة الأمريكية في إفريقيا؛ فقد لوحظ أن القيادة الأمريكية في إفريقيا انتجت خطابات سياسية خلال الفترات التي تواصلت فيها الاشتباكات، وفي بداية العملية السياسية.[7] فقد قدمت القيادة الأمريكية في إفريقيا للصحافة أخبارًا تتضمن صورًا من الأقمار الصناعية للوجود الروسي في ليبيا مرتين عام 2020. وقد تصدرت الأخبار المتعلقة بالوجود الروسي في ليبيا وعلاقة حفتر بالروس الخطاب الرئيس للقيادة.

من الخطابات الخاصة بالقيادة الأمريكية في إفريقيا والدبلوماسيين الأمريكيين يمكن استنتاج أن هناك أربعة أهداف للولايات المتحدة من سياستها تجاه ليبيا، هي: إخراج روسيا من ليبيا، والحرب على داعش، وحماية المصالح الاقتصادية المرتبطة بقطاع الطاقة، ومنع الهجرة غير الشرعية لإرضاء الحلفاء الأوروبيين.[8] أما الهدف الأوضح من بين هذه الأهداف فهو الوجود الروسي؛ حيث أدركت الولايات المتحدة أن سياسة الحياد النشط التي اتبعتها في ليبيا قد خلفت فراغًا سياسيًّا-عسكريًّا ملأه الروس، فاتبعت إستراتيجية تهدف إلى تشكيل المناخ السياسي الليبي بواسطة رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (بالإنابة) ستيفاني ويليامز، والأخذ بزمام المبادرة، حتى وإن كان عبر طرق ملتوية.[9] ولهذا الغرض عرقلت الولايات المتحدة قرار تعيين رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم الذي سيهمش دور ويليامز في مجلس الأمن لفترة طويلة.[10] بالنظر إلى الظروف السياسية الراهنة يتبين لنا أن الولايات المتحدة لم تتمكن حتى الآن من تحقيق هدفها الأساسي، وأنها تميل إلى التعامل مع الوجود الروسي والتركي العسكري في ليبيا بنفس الشكل، كما أنها تتخوف من احتمالية ظهور آلية مماثلة لمسار أستانة السوري في ليبيا. لذا يلاحظ أنها تشدد على ضرورة إخراج القوات والميليشيات الأجنبية من ليبيا، وتركز على إجراء الانتخابات بنجاح حتى يفقد الوجود الروسي شرعيته.

سياسة الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية تجاه ليبيا

تحتوي سياسات الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية تجاه ليبيا على العديد من التناقضات، فمثلًا؛ عندما جرى إبرام الاتفاق السياسي الليبي عام 2015 بمدينة الصخيرات في المغرب تبنى الاتحاد الأوروبي موقفًا واضحًا، معلنًا أن الحكومة الشرعية الوحيدة

لليبيا هي حكومة الوفاق الوطني.[11] ولكن مع شن حفتر هجومه في الرابع من أبريل 2019 للإطاحة بالحكومة الشرعية الموجودة في طرابلس بدأ الاتحاد الأوروبي في الحديث عما أسماه «الأطراف المتنازعة» بدلًا من دعم الحكومة الشرعية بشكل واضح. وقد تضمنت التصريحات الصادرة عن الاتحاد في هذا الصدد عبارات تساوي بين حكومة الوفاق الوطني وحفتر.[12] وعليه، فإن الاتحاد تراجع عن الموقف الحازم الذي اتخذه عام 2015، من ناحية أخرى؛ علينا ألا ننسى أن سياسة الاتحاد الأوروبي لن تكون ملزمة لدوله الأعضاء، ومن ثَمّ سيكون من الضروري التعامل مع مقاربة كل دولة على حدة.

> **"علينا ألا ننسى أن سياسة الاتحاد الأوروبي لن تكون ملزمة لدوله الأعضاء ومن ثَمّ سيكون من الضروري التعامل مع مقاربة كل دولة على حدة"**

لفهم مقاربات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الليبية سيكون من المفيد تصنيفها في أربع فئات مختلفة:

الفئة الأولى من الدول هي الدول التي قدمت الدعم بشكل مباشر لحفتر، وتقيِّم تلك الدول القضية الليبية في سياق مصالحها في إفريقيا وشرق المتوسط، وقد كانت فرنسا واليونان والإدارة الرومية لجنوب قبرص أبرز الأمثلة على هذه الفئة، إذ قدمت تلك الدول دعمًا مباشرًا لحفتر، إلا أنها لم تبرز هذا الدعم في خطابها السياسي.[13]

أما الفئة الثانية من الدول؛ فلا يندرج تحتها سوى دولة مالطا التي وقفت إلى جانب حكومة الوفاق الوطني، ففي عام 2019 كشفت مالطا عن مقاربتها التي تنتقد إزاء عملية (إيريني)، وأكدت وجود ازدواجية في المعايير، لتعلن بعد ذلك أنها ستنسحب من المهمة.[14]

المجموعة الثالثة من الدول هي الدول التي تابعت التطورات على الأرض، وأكدت حيادها، وهي بريطانيا، وإسبانيا، وإيطاليا. في حقيقة الأمر لم يكن الأمر يتعلق بالحيادية، فقد خططت هذه الدول في الأساس لاتخاذ موقفها وفقًا لهوية المنتصر على الأرض، فقد حافظت إيطاليا مثلًا على اتصالاتها بحكومة الوفاق الوطني وحفتر في الوقت ذاته. من ناحية أخرى؛ لم تتبع بريطانيا سياسة نشطة إزاء القضية الليبية، في أثناء انشغالها بمسألة الخروج من الاتحاد الأوروبي، ولكنها اتجهت لتبني نهج أكثر نشاطًا مع انطلاق العملية السياسية في ليبيا، واكتمال عملية الخروج من الاتحاد.

أما المجموعة الرابعة والأخيرة؛ فهي الدول التي لديها مقاربات أكثر حيادية إزاء القضية الليبية، وألزمت نفسها بطريق السياسة العامة للاتحاد الأوروبي، وهنا تبرز ألمانيا، وبقية الدول.

في هذا السياق؛ قد يكون من المفيد تناول التجاذبات الداخلية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. من المعروف أن فرنسا تسعى جاهدة لجعل الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية، من أجل معادلة قوة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، ولهذا السبب تعمل فرنسا على تصعيد وإبراز التوترات التي تعدّ أن تركيا مصدرها في قضيتي ليبيا وشرق المتوسط. بهذا الشكل تتطلع فرنسا إلى جعل الخيارات العسكرية وعملية التحول المؤسساتي نهجًا يمكن اختياره لضمان أمن الاتحاد الأوروبي، وقد وجد هدف فرنسا ذاك صدى لدى اليونان والإدارة الرومية لجنوب قبرص. وفي مقابل الإستراتيجية الفرنسية فضلت ألمانيا النهج الدبلوماسي، وأظهرت موقفًا محايدًا ووسيطًا، وبذلك صارت الدولة المرجع في مشكلات أوروبا المرتبطة بالمسألة الليبية، حيث سعت ألمانيا إلى موازنة فرنسا عسكريًّا، بإسهامها في مهام الاتحاد الأوروبي التي أُسِّست على نحو يتوافق مع قرارات الأمم المتحدة، مثل عملية «إيريني». إيجازًا؛ أخذت ألمانيا بزمام المبادرة في تنافسها المبطن مع فرنسا حول خيارات سياسة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء ذات الصلة بقضيتي ليبيا وشرق المتوسط.

سياسة مصر تجاه ليبيا

يرتبط الاستقرار في ليبيا بمصر بشكل مباشر؛ حيث تستطيع مصر التأثير في التوازنات في شرقها، فالإحساس بأن الإخوان المسلمين يكتسبون القوة في ليبيا يُعدّ أوضح مخاوف مصر في سياق أمن النظام.[15] حيث دفع الاعتقاد بأن حكومة الوفاق الوطني تحت سيطرة حزب العدالة والبناء الليبيّ مصرَ لاتخاذ موقف داعم بشكل مباشر لحفتر، ولذلك صعدت مصر من نبرة تهديداتها العسكرية عقب الهزيمة التي مُنِي بها حفتر جنوبي طرابلس، كما هدّدت بالتدخل المباشر في ليبيا. في علاقاتها مع تركيا عدّت مصر ليبيا «مجالاً» يجب التحكم فيه، ولكنها كبحت جماح خطابها مع بدء العملية السياسية في ليبيا. علاوة على ذلك؛ من المعروف أن مصر عادت إلى تبني سياسة أكثر اعتدالاً بعد مكالمة السيسي مع ترامب، كما أن مستوى الجاهزية العسكرية والوضع الاقتصادي لمصر لم يكونا ليسمحا لها بالقيام بتدخل عسكري.[16] لهذا السبب، سعت مصر للأخذ بزمام المبادرة سياسيًّا عبر استضافة اجتماعات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

جعل اتصال الساسة الليبيين بالمسؤولين المصريين بالتوازي مع انطلاق العملية السياسية مصر لاعبًا مؤثرًا. في المقابل اتخذت مصر خطوات إيجابية إزاء حكومة الوفاق الوطني، فقد كانت زيارة وفد مصري لطرابلس في ديسمبر من عام 2020 بالتزامن مع زيارة وزير الدفاع التركي خلوصي آكار نقطة تحول مهمّة. عندما نأخذ في الاعتبار أن رئيس المخابرات المصري قد التقى حفتر في بني غازي في الفترة نفسها يتضح لنا أن

مصر قد أجرت تغييرًا إستراتيجيًّا. الإستراتيجية المذكورة هنا تعتمد على تحقيق نفوذ لدى الحكومة التي ستسجل شرعيتها بإرادة الشعب، وتصل إلى السلطة عقب انتخابات حرّة، وحلّ سياسي مخطّط له مستقبلًا، ويصرّ عليه المجتمع الدولي. وفي هذا الإطار، سعت مصر إلى التأثير في الجهات الفاعلة الليبية مؤكّدة في ذلك أنها لاعب «لا يمكن الاستغناء عنه». ومن هنا دفعت احتمالية تحوّل حفتر إلى لاعب هامشي على المسرح الليبي بسبب استمراره في التعاون مع الروس، وفقدانه لاعتباره لدى الولايات المتحدة– مصر إلى انفتاح سياسي. ومن الواضح أن مصر تسعى إلى كسب موقع يمكنها من خلاله التواصل مع كل القطاعات في ليبيا عبر الادعاء بأن حلًا سياسيًّا لا تكون مصر جزءًا منه لن يكون له أيّ وجاهة.

على الجانب الآخر، للتغيرات التي تطرأ على السياسة الدولية فيما يخصّ ليبيا أهمية بالنسبة لمصر. في هذا الإطار؛ لوحظ أن المخاوف السعودية التي تزايدت بالتزامن مع وصول إدارة بايدن إلى البيت الأبيض في الولايات المتحدة انعكست على مصر، فمن المعروف أن مصر قامت بمراجعة سياساتها في المشكلات الإقليمية، وعلى رأسها

الأزمة الليبية بعد أن تبين أن بايدن سيتجنّب تبني مواقف تحابي السعودية، إضافة إلى توتر العلاقات الثنائية بين السعودية والإمارات.

ولكن يبدو أنه من المحتمل أن تبدي مصر مقاومة للسيناريوهات غير المرغوب فيها بالنسبة لها في ليبيا، باعتبار أن الاستقرار في ليبيا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بأمنها القومي. ومن ناحية أخرى؛ تواصل مصر التعاون عسكريًّا مع روسيا، ويمكن أن تمر بحالة من التردّد على مفترق الطرق السياسية-العسكرية.

سياسة روسيا تجاه ليبيا

يُلاحَظ أن روسيا قدّمت الدعم لحفتر على الأرض، شأنها في ذلك شأن مصر، فيما فضّلت الابتعاد عن الأضواء سياسيًّا.[17] فحفتر الذي لم يكن لديه أيّ حظوظ في النجاح على الأرض بدون شركة فاغنر الروسية لا تراه روسيا إلا كزرّ طوارئ، ومن الواضح أنها ستقوم بمراجعة موقفها على الأرض بحسب المكاسب التي ستحصل عليها من حكومة طرابلس. ولكن من غير المحتمل أن تنسحب روسيا من ليبيا بدون الحصول على تنازلات اقتصادية، أو التموضع عسكريًّا. وفي هذا الإطار؛ فإن روسيا التي قامت بحشد عسكري كبير في القاعدة الجوية الموجودة في مدينة الجفرة لا تعدّ ليبيا مجرد امتداد لقضية شرق المتوسط فحسب، بل تراها بوابّة لسياستها تجاه إفريقيا. علاوة على ذلك؛ كانت شركة «تاتنفت» قد أعلنت لوسائل الإعلام عن عزمها القيام بأعمال حفر وتنقيب عن النفط في أربعة مواقع في ليبيا بالاستناد إلى التصريحات التي حصلت عليها قبل الثورة. وفي السياق الجيواستراتيجي ترغب روسيا في أن تصبح فاعلًا دائمًا على الساحة الليبية؛ لتثير قلق حلف شمال الأطلنطي تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، كما تتطلع إلى الأخذ بزمام المبادرة جغرافيًّا عبر نشر توترات منطقة البلطيق على امتداد شرق أوروبا-البحر الأسود، شرق المتوسط-ليبيا. أما خيار الدبلوماسية والتعاون مع تركيا فتنظر إليه العقلية الروسية على أنه فرصة لإحداث شرخ في جدار الناتو، ولهذا السبب يرى البعض أن روسيا تعدّ ليبيا ساحة فعالة للصراع منخفض التكلفة، وتتبع إستراتيجية «ذكية» بالاستعانة بالدعم المالي الإماراتي.

انطلاق العملية السياسية تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم

جرى تحديد معايير الشرعية في ليبيا في ضوء قرارات مؤتمر برلين المكونة من 55 بندًا، لا الاتفاق السياسي الليبي المبرم عام 2015، ومع تغيّر التوازنات العسكرية بدخول تركيا على الخط فضّلت بعض الدول تحقيق الأهداف التي لم تتمكن من تحقيقها عبر الوسائل العسكرية من خلال الطرق السياسية، ومن خلال جهات فاعلة جديدة

إذا اقتضى الأمر ذلك. كذا فإن الرسائل الثلاث التي أرسلتها فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة للمجلس الرئاسي الليبي تظهر أن الدول الغربية ستفضل أن يدير ليبيا فريق سياسي يكون ظهيرًا للتغيير السياسي. في الغرب الليبي، على الرغم من تحقيق نخبة طرابلس التي يُنظَر إليها على أنها تحت النفوذ التركي انتصارًا على حفتر إلا أنه من الملاحظ أن الخطوات المتخذة على طريق تصفيتها هي في الأصل موجهة للنفوذ التركي، ويمكن القول: إن هاجس التصفية نفسه موجود لدى روسيا في الشرق الليبي. وعليه؛ فإن مسألة إخراج القوات الأجنبية من ليبيا التي يشدد عليها الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريس والدول الغربية لا تشير إلى المرتزقة الروس فحسب، بل إلى الوجود التركي أيضًا.

على نحو ملائم للموقف العام للدول الأوروبية، بدأت بعثة الأمم المتحدة في التعامل مع عقيلة صالح رئيس مجلس النواب بدلًا من حفتر، ونجحت في تهيئة اجتماع له مع اللجنة العسكرية المشترك «5+5»، وشكلت مجموعات عمل مختلفة في مجالات، مثل القانون والاقتصاد، وأقامت «دبلوماسية متعددة القنوات».[18] وفي هذا الإطار، نظمت البعثة اجتماعات مختلفة في نفس الفترة في مصر، والمغرب، وتونس، وسويسرا، مستهدفةً بذلك تحقيق تقدم عبر المباحثات التي تَعد بتحقيق تطور عندما تتأزم الأوضاع في مجال آخر.

اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وقراراتها

بعد أن وصلت النزاعات على خط سرت – الجفرة ذروتها جرى تعزيز المهمة التي أسندتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى لجنة5+5 من أجل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. ولكن وقف إطلاق النار الذي أُسِّس بحكم الأمر الواقع على الأرض مع فقدان حفتر قدراته العسكرية وتفوقه النفسي لم يجرِ تدعيمه عبر صيغة رسمية ومؤسساتية.

ونتيجة للضغوط التي مارستها البعثة على الأطراف، توافقت لجنة 5+5 على الإبقاء على خطوط المواصلات مفتوحة في عموم ليبيا، واتخاذ تدابير أمنية مشتركة على طريق سبها– مرزق، وطريق أبوقرين–الجفرة، وطريق مصراتة–سرت–إجدابيا.[19] وكنتيجة لهذه القرارات تحقق وقف إطلاق النار، وبهذا أُتيحت الفرصة للمدن المحرومة من الحصول على الخدمات التي تقتضيها الحياة الحديثة غربي وجنوب البلاد للتحرر من آثار الصراع. كما أصبح من الممكن تلبية الاحتياجات الأساسية للمدن المتأثرة بالوباء عبر اتخاذ قرار لفتح سبها بالتحديد على النقل الجوي.

ونظرًا لكون المجموعات المسلحة المختلفة ممثلة في اجتماعات 5+5 تحت سقف

حكومة الوفاق الوطني وحفتر قامت ويليامز بمبادرات لمنع خطاب الكراهية والتهديد، فقدمت توصيات للجهات القضائية لاتخاذ تدابير رادعة، على نحو لا يخلّ بحرية التعبير، بمراقبة منصات وسائل التواصل الاجتماعي. في نهاية الأمر توافقت لجنة 5+5 على الحفاظ على وقف إطلاق النار الذي أُسِّس على خط سرت-الجفرة، وخفض التوتر، وتبادل الأسرى من خلال مجلس الحكماء، وتنسيق التحركات كافة من خلال الأشخاص الذين جرى اختيارهم بوصفهم نقطة تماس.

في أغسطس من العام الماضي أدّى انخفاض العوائد النفطية وتعطّل الخدمات الأساسية بسبب أجواء الصراع إلى حالة من القلق في عموم البلاد. فقد برز أمن المنشآت النفطية، وإنتاج النفط، ونقله الذي أوقفه حفتر لغرض قطع العوائد النفطية المدارة من قبل البنك المركزي التابع لحكومة الوفاق الوطني. وفي هذا الإطار، كان من المستهدف بدء إنتاج وتصدير النفط عقب الاحتجاجات والتظاهرات التي اشتعلت في طرابلس وبني غازي،[20] وإعادة هيكلة الوحدات المكلفة بحماية المنشآت النفطية، والتوصل صيغة يمكن أن تتوافق عليها حكومة الوفاق الوطني والعناصر الموالية لحفتر. وبتشجيع من بعثة الأمم المتحدة للدعم كُلِّفت شركة النفط الوطنية بمهمة إعداد مقترحات لتأسيس وحدة أمنية مشتركة وتقديمها للجنة 5+5، ولكن الطلب لم يصل إلى أي نتيجة.

الجانب الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار في مباحثات لجنة 5+5 هو أنها عُقِدت في مدينة الغردقة المصرية. فسلسلة الاجتماعات التي جعلت مصر -التي أعلنت خط سرت-الجفرة «خطًا أحمر»- عنصرًا مؤثرًا في مشاورات 5+5 لم تضع ضغطًا نفسيًّا على حكومة الوفاق الوطني، ولكنها تحولت إلى حجة في خطابات القادة المصريين. من ناحية أخرى؛ فتحت الاجتماعات التي عُقِدت في تونس والمغرب وسويسرا وركزت على موضوعات متنوعة الباب أمام إنشاء منصات بديلة للجنة 5+5، ونتيجة لذلك جرت معادلة التأثيرات السلبية لها.

منتدى الحوار السياسي الليبي

صمّمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المنتدى السياسي الليبي في إطار مبادراته التوجيهية التوازنية، وقد تقرر أن ينعقد المنتدى أولًا في السادس والعشرين من أكتوبر 2020 عن بعد، ثم وجهًا لوجه في التاسع من نوفمبر 2021، وقد مُنِعت المجموعات المسلحة من الانضمام للمنتدى، بينما انضمت له منظمات المجتمع المدني، ومختلف أطياف المجتمع وقادة الفكر؛ ليكون أكثر فعالية.[21] ولكن التكهنات حول الكيفية التي جرى بها اختيار أعضاء المنتدى المؤلف من 75 عضوًا أدّت إلى عاصفة من الانتقادات.

كما أنّ جزءًا من المجموعات المسلحة شكّك في شرعية المنتدى، وادّعى أن المنتدى جرى اختياره من قبل منظمة مجتمع مدني يقع مقرها في سويسرا تقدّم خدمات استشارية لبعثة الأمم المتحدة للدعم، كما انتشرت رسوم بيانية حول أن 61 ٪ من الأشخاص المختارين لعضوية المنتدى هم من مؤيدي حفتر. وقد سهلت الاجتماعات التشاورية التي عقدتها ويليامز مع قطاعات مختلفة من المجتمع وهاجس الشرعية الذي نجم عن الضغوطات التي مارستها القوى الخارجية- من انعقاد المنتدى وممارسته نشاطه كما كان مخططًا له.

أدارت ويليامز دبلوماسية شعبية قائمة على التفاعل الاجتماعي لتسليط الضوء على مشروعية المنتدى لدى الشعب الليبي، فأرادت خلق انطباع حول قبول الشعب الليبي لمكانة بعثة الأمم المتحدة عبر التفاعل مع جمهور واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي. في هذا الإطار، عقدت ويليامز لقاءات مع حوالي 1000 مواطن ليبي من خلال منصات رقمية، كما أجرت استطلاعًا للرأي أظهر أن 76 ٪ من المشاركين لديهم نظرة إيجابية للانتخابات المقرر عقدها في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، و69 ٪

منهم يرغب في تشكيل حكومة مؤقتة حتى الانتخابات، وأكثر من 70 ٪ منهم يخشى من معوّقات الوضع الراهن، كما أن كل المشاركين يرفضون التدخل الأجنبي، ويدعمون الحوار الذي تشرف عليه الأمم المتحدة. بعبارة أخرى؛ أصبح التفاعل الرقمي بحدّ ذاته مصدرًا للشرعية.

العملية السياسية التي انطلقت بمبادرة من منتدى الحوار السياسي الليبي

بجهود من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا اكتسب المنتدى صفة المجلس التأسيسي، وإن لم يكن بشكل رسمي؛ فالقرارات التي اتخذها المنتدى تمكنت من تنظيم المسائل التي تقع ضمن دائرة اختصاص مجلس النواب وحكومة الوفاق الوطني. علاوة على ذلك؛ أزيلت العوائق من أمام إصدار المنتدى القرار في حالة عدم تمكن مجلس النواب من القيام بعمله، أو إصدار القرارات المطلوب إصدارها- أو أن يسلك نهجًا في غير صالح العملية السياسية. وعلى هذا النحو؛ تحول المنتدى الذي جرى تشكيله ليكون مجلسًا مؤقتًا له شرعية دولية- إلى آلية بديلة للاتفاق السياسي الليبي. ولكن لوحظ أنه بعد الاجتماعات الأولى لم يتمكن المنتدى من التوافق حول موضوعات تقاسم السلطة خلال العملية السياسية والفترة الانتقالية. وفي هذا السياق، كانت المسألة الخلافية في المنتدى السياسي الليبي هي الضغوط الموجهة لجعل عقيلة صالح رئيسًا للمجلس الرئاسي وفتحي باشاغا رئيسًا للوزراء. وقد عارض 32 عضوًا في المنتدى هذا التوجه بشدة، وجرت عرقلة انتخاب صالح؛ بسبب دعمه لحفتر، وموقفه المؤيد للحرب، كما تبنى الموالون لحكومة الوفاق الوطني من أعضاء المنتدى موقفًا مناوئًا لفتحي باشاغا بسبب علاقاته القوية بفرنسا ومصر.[22]

نتيجة لهذه الخلافات، أراد المنتدى تحديد نظام وآليات العملية السياسية أولًا، بدلًا من تحديد الأسماء، إلا أنه لم يتمكّن من التوصّل إلى اتفاق. ولأجل حل الأزمة شكّلت ويليامز مجلسًا استشاريًّا ضيق النطاق ليجتمع المنتدى ويصوت بعد أن يجري التوافق.[23]

وعقب مباحثات المجلس الاستشاري التي عُقِدت بتقنية التيليكونفيرانس جرى التوصل الى اتفاق حول نظام انتخاب الحكومة الانتقالية في التاسع عشر من يناير 2021. وقد أقرّ منتدى الحوار السياسي الليبي المقترح الذي وافق عليه المجلس الاستشاري في جنيف حول البنية السياسية للمرحلة الانتقالية بأغلبية الأصوات. ففي التصويت الذي شارك فيه 73 عضوًا صوت 51 عضوًا بالموافقة، فيما صوت 19 عضوًا بالرفض، وامتنع عضوان، ولم يشارك عضو واحد في التصويت. وعلى هذا النحو يكون النصاب القانوني البالغ 63 في المئة اللازم لاتخاذ القرار قد جرى تجاوزه بنسبة 73 في المئة. وبرزت

أغلبية 73 ٪ من المنتدى الذي جرى انتقاده في أول الأمر بسبب مزاعم بأن مؤيدي حفتر يمثلون 61 ٪ من أعضائه بوصفه دليلًا جديدًا على شرعية العملية السياسية.

وفقًا للنظام الجديد الذي أُسِّس أصبح المجلس الرئاسي أكثر بساطة، وجرى تخفيض عدد أعضائه من 9 إلى 3، كما جرى إحداث منصب رئيس الوزراء وتوزيع السلطة. وقد جرت مراعاة أن يكون رئيس الوزراء ورئيس المجلس الرئاسي من مناطق مختلفة في الشرق والغرب؛ لتجاوز مشكلة التمثيل، كما جرت المطالبة بأن يكون أعضاء المجلس الرئاسي من المناطق الليبية الثلاث: الشرق والغرب والجنوب.

عقب الاجتماع في الحادي والعشرين من يناير 2021 أعلنت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن بدء عملية الترشح لمناصب المرحلة الانتقالية، على أن تنتهي في الثامن والعشرين من الشهر نفسه، ومع اكتمال عملية الترشح تولى ثلاثة أعضاء من المنتدى مراجعة استيفاء المرشحين للمؤهلات المطلوبة، ووضعوا قائمة. وقد اجتمع المنتدى بين الأول والخامس من فبراير الماضي في سويسرا، وانتخب الحكومة الجديدة؛ حيث انتُخِب محمد يونس المنفي رئيسًا للمجلس الرئاسي، وموسى الكوني وعبدالله حسين اللافي عضوين للمجلس، وعبد الحميد الدبيبة رئيسًا للوزراء. أمّا مرشحو المجلس ورئاسة الوزراء فلم يتمكنوا من الحصول على 70 ٪ من أصوات أعضاء المنتدى في الجولة الأولى من الانتخابات كما هو منصوص عليه، وأخفقوا في الحصول على نسبة 60 ٪من الأصوات المطلوبة في الجولة الثانية من الانتخابات. جرت إعادة التصويت على أكثر قائمتين حصلتا على الأصوات في الجولة الثانية من الانتخابات، وقد لاقت القائمة التي يقودها المنفي قبولًا في مواجهة قائمة عقيلة صالح وباشاغا على نحو مفاجئ. وبهذا الشكل جرى التوافق حول الكادر الذي سيدير المرحلة الانتقالية، وقد أقامت الحكومة التي كان عليها أن تحصل على الثقة من مجلس النواب في طبرق اتصالات مع الجهات الفاعلة الليبية والأجنبية كافة. إلا أنه قد جرى الإعلان أنه إذا لم يمنح مجلس النواب الثقة للحكومة سيكون من الممكن أن يعقد المنتدى تصويتًا على الثقة. وقد نُصّ على أن يشكل رئيس الوزراء الجديد الدبيبة الحكومة خلال 21 يومًا.[24]

وقد عقد ممثلو مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة اجتماعًا في الثالث والعشرين من يناير 2021 وجرى التباحث حول تقاسم مؤسسات الدولة بحسب التوزيع المناطقي والكفاءة الوظيفية.[25] وفي هذا الإطار، جرت مناقشة توزيع مناصب محافظ البنك المركزي الليبي ونوابه على أساس مناطقي على أشخاص أكْفاء من طرابلس وبرقة وفزان. طغت على المفاوضات إشارات إلى المناطق الثلاث كما لو كانت هيكلًا فيدراليًّا، وتحول بحكم الأمر الواقع إلى النظام الفيدرالي بدلًا من الدولة الموحدة. من

ناحية أخرى، أعلن مجلس القضاء الأعلى الليبي في الرابع والعشرين من يناير 2021 أنه لا يعترف بهذا القرار، وأن نظام التحاصص المناطقي يعرض وحدة البلاد واستقلال القضاء للخطر.[26] كما أعلن 40 عضوًا من المجلس الأعلى للدولة وبعض من أعضاء مجلس النواب رفضهم الاتفاق. وبهذا برزت الخلافات بشأن تقاسم الكادر وانتخاب الموظفين في أثناء تشكيل الحكومة، إلا أنه جرى تجاوزها مع اكتمال تشكيل الحكومة وحصولها على الثقة من مجلس النواب في طبرق. وقد أشار عدم التمكن من إقرار الموازنة المركزية على الرغم من تشكيل الحكومة[27]، والنهج السلبي الذي جرى تبينه في بني غازي ضد الدبيبة- إلى استمرارية التوتر السياسي.[28]

أعمال كتابة الدستور وتنظيم قواعد الانتخابات

الجهود الرامية لكتابة الدستور وعرضه للاستفتاء الشعبي تُعَدّ أيضًا من المساعي التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى جانب إدارة العملية السياسية. فعلى الرغم من وجود دستور جرى التوافق عليه في السابق، إلا أنه قد جرى إطلاق جهود تأخذ في اعتبارها خياري إجراء تعديلات على الدستور الذي جرى التوافق عليه، أو عرضه على الاستفتاء من دون تعديل. وفي هذا الإطار جرى التوصل إلى توافق على صيغة فيما يتعلق بعرض مسودة الدستور للاستفتاء، وذلك عقب الاجتماع الذي عقده ممثلو مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة في العشرين من يناير الماضي بمدينة الغردقة المصرية.[29]

نصّ الاتفاق على أن تحصل المسودة على 50 ٪ +1 على الأقل من الأصوات في مناطق طرابلس وفزان وبرقة كل على حدة، وبذلك لن تُشتَرط أغلبية ثلثي الناخبين. بهذا الاتفاق يكون الأمر الذي يقف حجر عثرة أمام قبول الدستور في الاستفتاء قد زال.

إن توحيد قوانين الانتخابات هو موضوع آخر يشغل حيّزًا على الأجندة السياسية الليبية في سياق إجراء الانتخابات العامة في ليبيا والاستعدادات للاستفتاء على الدستور. وكانت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في السابع والعشرين من يناير الماضي قد وجهت نداء لتوحيد المؤسسات الانتخابية الموجودة في طرابلس وبني غازي، وسلطت الضوء على أهمية التحكم المركزي لمؤسسة واحدة من أجل إدارة مراكز الاقتراع وقيد الناخبين. أتى هذا النداء في إطار دعوة البعثة إلى توحيد مؤسسات الدولة، ولكن بالرغم من أن الحكومة الموجودة في بني غازي قد نقلت صلاحياتها إلى حكومة الوحدة الوطنية المتمركزة في طرابلس إلا أن النجاح لم يكن على المستوى المطلوب.

الانتخابات والاستفتاء على الدستور والجهود الرامية إلى توحيد المؤسسات جلبت

في إثرها خلافًا حول مستقبل النظام السياسي للبلاد، كما تسببت المساعي التي تأخذ في اعتبارها التوازن بين المناطق الليبية في جدالات حول إقامة فيدرالية في ليبيا. وقد وقف وراء هذه النقاشات عزوف المنطقة الشرقية (برقة) التي تمتلك موارد النفط وتعرف بكثافتها السكانية المنخفضة عن تقاسم الثروات المتحصلة من العوائد النفطية مع المنطقة الغربية (طرابلس) ذات الكثافة السكانية العالية. ولكن نظام الحكم الفيدرالي ليس بالخيار الذي يمكن أن يلقى القبول في ليبيا، إضافة إلى أنه من المتوقّع أن تكون هناك جهود لإعداد الدستور بشكل مشترك.

فتح السفارات في طرابلس بالتوازي مع العملية السياسية

مع انطلاق العملية السياسية، ازداد توجه الدول لإعادة تعيين سفراء جدد في طرابلس، أو إعادة تفعيل عمل سفاراتها، فالبعثات الدبلوماسية الأجنبية التي تمارس أنشطتها من دول في المنطقة، مثل تونس بدلًا من طرابلس تخلق حالة من الانزعاج في ليبيا. على سبيل المثال؛ في الرابع والعشرين من يناير الماضي التقى وزير الخارجية الليبي سيالة بسفير كوريا الجنوبية المعين حديثًا لي سانغ سو وقدّم له خطاب الاعتماد لدى طرابلس، كما أوضح له ضرورة أن يمارس السفراء أنشطتهم من طرابلس.[30]

من المعروف أن تقديم الدول الخدمات الدبلوماسية والقنصلية واعتماد بعض منها سفارتها في تونس والبعض الآخر في بقية دول المنطقة متعللين في ذلك بالمشكلات الأمنية في طرابلس- يُعدّ معيارًا مؤثرًا في سياق الاعتراف بالحكومة الشرعية في ليبيا. هذا وقد أعلنت الجزائر أنها ستعيد فتح سفارتها في طرابلس، كما أعلنت مالطا عن تأسيس قنصلية في مصراتة، وبالتوازي مع انتخاب الإدارة الجديدة أعلنت فرنسا ثم اليونان أنها ستفتح بعثاتهما الدبلوماسية في طرابلس.

وإلى جانب هذه القضية، أصبحت مكانة المبعوث الخاص للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم التي لم يُعيَّن على رأسها أحد بسبب إعاقة الولايات المتحدة للأمر بعد استقالة حسن سلامة- سببًا للتوتر، إذ أصرت روسيا على القيام بتعيين رئيس جديد للبعثة مرارًا وتكرارًا، ولكن لم يجرِ تسجيل المرشحين خلال مرحلة الانتخابات، كما أن أحد المرشحين قدم استقالته عقبَ التعيين. وفي نهاية المطاف في السادس عشر من يناير 2021 عين مجلس الأمن الدبلوماسي السلوفاكي يان كوبيتش رئيسًا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومبعوثًا خاصًّا للأمين العام للأمم المتحدة.[31] وكان اتصال كوبيتش بالحكومة الشرعية في طرابلس وحفتر عقب توليه المنصب أمرًا لافتًا للنظر.

ادعاءات التدخل الخارجي في ليبيا وعملية « إيريني »

كان التدخل الأجنبي في ليبيا إحدى النقاط التي سلّطت الدول الأوروبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم الضوء عليها، خلال محادثات 5+5، حيث شددت ويليامز على أهمية قرار مجلس الأمن رقم 2510 ومؤتمر برلين المنعقد بتاريخ 15 يناير 2020. ففي إطار منع التدخلات الأجنبية في ليبيا خلال فترة توليها المنصب أولت ويليامز اهتمامًا خاصًّا بمبادرتين مختلفتين. أوّلًا سعت إلى جعل الليبيين يتّخذون قرارًا فيما يتعلق بانسحاب القوات الأجنبية الموجودة في ليبيا مستهدفةً بذلك إنهاء الوجود الأجنبي في ليبيا. ثانيًا أكدت ضرورة فرض حظر توريد السلاح إلى ليبيا، مشددةً بذلك على قرارات مجلس الأمن.[32]

وفي هذا الإطار جرى تفعيل عملية إيريني التي أطلقها الاتّحاد الأوربي في مارس من 2020 لفرض حظر على توريد الأسلحة إلى ليبيا. ولكن ظهرت بعض التناقضات في هاتين القضيتين؛ ففي أعقاب مباحثات 5+5 كان من المقرر أن تنسحب القوات الأجنبية كافة من ليبيا بحلول السادس عشر من يناير 2020، ولكن شركة فاغنر وميليشيات الجنجاويد التي تدعم عناصر حفتر حافظت على وجودها في البلاد، كما أنها أقامت استحكامات قوية بين سرت–الجفرة. كما أن الدول التي دعمت حفتر باستمرار، مثل الإمارات والسعودية وفرنسا ومصر لم تتعرض لأي إجراء يتضمن عقوبات. علاوة على ذلك؛ أُثير خطاب معادي للجيش التركي الذي دعته حكومة الوفاق الوطني الشرعية مستندة في ذلك إلى اتفاقية التعاون العسكري التي أبرمتها مع تركيا، وقد نجم ذلك في الأساس عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية تجاه ليبيا؛ فالخطاب الأمريكي استهدف تركيا إلى جانب روسيا التي تسعى إلى دعم حفتر، وإيجاد نقطة انطلاق جديدة شرقي المتوسط بتمويل إماراتي. من ناحية أخرى؛ من الواضح أنّ تطوير العملية السياسية في المستقبل سيركّز على الوجود العسكري الأجنبي.

كانت اللجنة العسكرية 5+5 الخاصة بليبيا قد كررت الدعوة إلى سحب المقاتلين الأجانب الموجودين في ليبيا في تصريح لها نشر في الرابع والعشرين من يناير 2021، وذلك بتشجيع من بعثة الأمم المتحدة للدعم ومن الولايات المتحدة القلقة من قيام حفتر بتكثيف الميليشيات الأجنبية الموجودة تحت إمرته، وتعزيزه مكانة روسيا في ليبيا. فوق ذلك؛ أرسل الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش خطابين إلى المجتمع الدولي في الخامس والعشرين والثلاثين من يناير 2021 يدعو فيهما إلى احترام وقف إطلاق النار، وسحب المقاتلين الأجانب من ليبيا.

وإلى جانب موضوع القوات الأجنبية، برزت عملية إيريني بوصفها مبادرة عسكرية

تشوبها تناقضات فيما يخص تطبيق حظر توريد السلاح. فعملية إيريني التي تقع على عاتقها مسؤولية إبلاغ حكومة الوفاق الوطني المشروعة وفقًا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة اتّجهت لممارسات متحيزة بدلًا من إعطاء الأولوية لحركة السير البحري والجوي والبري من أوربا إلى ليبيا. [33] فلم تضع عمليات النقل البري والبحري والجوي للعتاد العسكري غير القانوني الموجه للشرق الليبي من الإمارات والأردن ومصر ضمن دائرة نفوذها واهتمامها، وصبّت اهتمامها على حركة المرور التي تحاول الوصول إلى الغرب الليبي فقط، كما أن مشاركة اليونان وفرنسا الداعمتين النشطتين لحفتر في عملية إيريني أثارت الشكوك حول مصداقية العملية.

في نهاية الأمر؛ هدفت عملية إيريني إلى الحد من قدرات حكومة الوفاق الوطني، وعزل تركيا عن ليبيا.

المقابر الجماعية في ترهونة وبني وليد

مع انسحاب العناصر الموالية لحفتر من مدينتي ترهونة وبني وليد بدأت المقابر الجماعية لليبيين الذين أُعدِموا في الظهور، وتقف هذه المقابر الجماعية دليلًا على

المذابح التي كان يمكن أن تنفذها العناصر الموالية لحفتر لو أنّها استولت على طرابلس، وقد أقر قيادي مسلح موال لحفتر بالإعدامات التي نُفِّذت، ووجه التهديدات على وسائل التواصل الاجتماعي.[34] وتعدّ المقابر الجماعية في المدينتين محل البحث موضوعًا جديرًا بالاهتمام من حيث تقديم الأدلة على الأحداث التي كان يمكن أن تحدث لو استولى حفتر على طرابلس، حيث لفتت المقابر الجماعية نظر المحكمة الجنائية الدولية، فزار مدّعي المحكمة ليبيا لفتح تحقيق بهذا الشأن وجمع الأدلة، وبدأ في الاستعدادات لإقامة الدعوى. من ناحية أخرى؛ مع انطلاق العملية السياسية لم تثر الدول الأوروبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا خطابًا واضحًا بشأن المقابر الجماعية، وحافظتا على صمتهما إزاء جرائم الحرب التي ارتكبها حفتر من أجل التمكن من إدارة العملية السياسية.

انتخابات البلدية

بالتوازي مع اجتماعات المنتدى تحركت المفوضية العليا للانتخابات التابعة لحكومة الوفاق الوطني لإجراء الانتخابات المحلية في توقيتات مختلفة، في كل مدينة، في عموم البلاد. ويعد عقد الانتخابات المحلية في ليبيا التي لا تمتلك جهازًا إداريًّا متكاملًا خطوة مهمّة من حيث تحمل رؤساء البلديات المنتخبين المسؤولية عن الاستقرار على مستوى المدينة والمنطقة، فالبلديات التي تتحكم في الشرطة، إضافة إلى المجالس العسكرية التي شكلتها المجموعات المسلحة فيما بينها في المدن ستؤديان دورًا مهمًّا في بثّ الروح في الحياة الديمقراطية. وقد عقدت انتخابات البلدية في مدن مثل الزاوية، وجادو، والحرابة، ومصراتة.

محاولات الإصلاح الاقتصادي

مع وقف إطلاق النار وبدء العملية السياسية بدأت مساعي الإصلاح الاقتصادي في تحقيق نتائج ملموسة، وفي هذا الإطار، ارتفعت الكفاءة الإنتاجية والتصديرية لشركة النفط الوطني إلى مستويات ما قبل الصراع، واستعاد مجلس إدارة البنك المركزي المشرف على العوائد النفطية قدرته على العمل مجددًا، واتخذت التدابير من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف، وارتفعت قيمة الدينار الليبي مع توحيد سعر الصرف في طرابلس وبنغازي، ولأول مرة جرى التمكن من الإشراف على صندوق الاستثمار الليبي. من ناحية أخرى؛ تبين أن الاستقرار في ليبيا مرتبط بالعوائد النفطية، نظرًا للطبيعة الريعية للدولة، فاتضحت أهمية استمرارية إنتاج النفط وتصديره. كما أنّه حين نأخذ في الاعتبار حجم المظاهرات الشعبية التي خرجت في طرابلس وبنغازي نجد أن التحركات التي يمكن أن تؤثر بالسلب في الاقتصاد قادرة على الإطاحة بكل الجهات الفاعلة التي برزت

بوصفها مراكز قوة في ليبيا.

أُجريت مجموعة من التعديلات المؤقتة في القطاع المصرفي نتيجة لانتشار الادعاءات المرتبطَة بوجود فساد بصورة مستمرة. علاوة على ذلك؛ لأول مرة منذ عام 2014 أُعِدَّت ميزانية موحدة لعام 2021 مدتها شهران، كما ضُخَّت الأموال والمدفوعات الخاصة بالبنوك في المنطقة الشرقية؛ من أجل توسيع دائرة نفوذ حكومة طرابلس. ولكن مجلس النواب الموجود في طبرق رفض إصدار قانون الموازنة على أساس سنوي.

الوضع العسكري

على الرغم من انطلاق العملية السياسية في ليبيا إلا أنه من الملاحظ أن كلًّا من حكومة الوحدة الوطنية وحفتر حرصا على الإبقاء على مستوى الجاهزية القتالية عاليًا، وعملا على تطويره أمام احتمالات الاشتباك عسكريًّا.[35] وعلى الرغم من تكثيف الجهود السياسية، مثل إعلان وقف لإطلاق النار بتنسيق من بعثة الأمم المتحدة للدعم، واتخاذ منتدى الحوار السياسي الليبي قرار إجراء الانتخابات والاستفتاء الشعبي على الدستور وتوحيد المؤسسات- إلا أنه لم يُلاحَظ حدوث تغيير جذري في المشهد العسكري، فمن المعروف أن الوجود العسكري الروسي المموَّل إماراتيًّا مستمر، كما أن ميليشيات الجنجاويد المرتزقة لا تزال تحت إمرة حفتر إلى الآن، وهناك نقل منتظم للعتاد العسكري والميليشيات من سوريا. علاوة على ذلك؛ من اللافت للنظر أنه أُقِيم خط دفاع محكم بين مدينتي سرت والجفرة.

وفي سياق التوترات العسكرية؛ بالإضافة إلى تكرر التدريبات على طول خط سرت- الجفرة باضطراد، من الملاحظ أن هناك صراعات مناطقية في الجنوب الليبي، فالتوترات الموجودة في مدينة سبها على وجه التحديد تلمح إلى وجود وسط هشّ بالمعنى العسكري. فسبها تتّخذ موقعًا يمكّن من يسيطر عليه من عرقلة إنتاج النفط؛ نظرًا لقربها من بئرَي شرارة وفيل النفطيتين، كما أنها نقطة التقاطع الديموغرافي بين العشائر العربية والإفريقية. بالإضافة إلى ذلك؛ تتزايد الهشاشة العسكرية في كل مدن ليبيا بسبب احتمالية مبايعة البلديات أو المجالس العسكرية أو المجموعات المسلحة لحكومة طرابلس، أو مراكز القوة المختلفة مثل حفتر. كما أنه في بعض المدن يمكن أن تكون البلديات التي تتحكم في الشرطة معترفة بحكومة طرابلس إلا أن المجموعات المسلحة تابعة لحفتر. ولهذا السبب فإنه إذا لم تُجرَ الانتخابات وتصل حكومة مشروعة إلى السلطة عبر عملية شفافة فإنّه يبدو من الممكن أن تحافظ مراكز القوة المختلفة على مواقعها في مراكز المدن المعزولة بسبب الصحراء.

مؤتمر برلين الثاني ومطالب الدول الأوروبية

في الثالث والعشرين من يونيو 2021 عقدت الدول الموقّعة على مؤتمر برلين الأول ومنظمات دولية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مؤتمر برلين الثاني لمراجعة القرارات التي اتُّخِذت في المؤتمر الأول، ولتقييم العملية السياسية. شمل البيان الختامي للمؤتمر بعض النقاط التي تحدّث عنها الساسة والدبلوماسيون الغربيون فيما اتُّخِذ قرار هامشي.[36] تصدرت المؤتمر موضوعات إجراء الانتخابات المقرر عقدها في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم في موعدها، وسحب القوات والميليشيات الأجنبية من ليبيا، ومنع الهجرة غير الشرعية التي تعدّ هاجس الدول الأوروبية الواضح. ولكن المؤتمر لم يتجاوز كونه إفصاح عام عن النية؛ فحفتر المهووس بالعمليات العسكرية في ليبيا لم تفرض عليه أيّ التزامات -كما كان الحال في المؤتمر الأول- بالعكس أرسل حفتر ميليشيا إلى حدود الجزائر قبل أيام من المؤتمر، وسيطر على معبر حدودي.[37] وبالإضافة إلى ذلك، انتشرت أخبار حول نشر روسيا قوات في الجفرة، إلى جانب شركة فاغنر العسكرية الخاصة.[38] في نهاية الأمر؛ لم تمثل مؤتمرات برلين شيئًا سوى للجهات الفاعلة الملتزمة بالقانون الدولي.

الجدل حول عقد الانتخابات العامة أو تأجيلها

في أعقاب مؤتمر برلين الثاني بحث منتدى الحوار السياسي الليبي العملية السياسية في جنيف، وقد طغت نقاشات تأجيل الانتخابات على جدول أعمال المنتدى، حيث سادت حالة من الاستقطاب بين وجهتي نظر تؤيد أولاهما عقد الانتخابات في موعدها، فيما تدافع الثانية عن ضرورة تأجيلها لفترة زمنية مناسبة. ولكن بعد أن تغلبت المطالبات بعقد الانتخابات في موعدها، بدأ موضوع استعدادات المفوضية العليا للانتخابات للاستحقاق الانتخابي في صدارة جدول الأعمال. وقد استمرت عملية تسجيل المواطنين الليبيين في القوائم الانتخابية للتصويت في الانتخابات وفق التقويم الزمني للانتخابات، وبلغ عدد الناخبين المسجلين مستوى 77 , 49 ٪ بحلول شهر يوليو.[39]

مبادرات الدول الأوروبية بخصوص مرحلة ما بعد الانتخابات

إنّ سير العملية السياسية التي نصّ عليها منتدى الحوار السياسي الليبي، على الرغم من استمرار التهديد العسكري لحفتر- أدى إلى تغييرات في سياسات الدول الأخرى تجاه ليبيا. ففي ليبيا التي من المتوقع أن تكون لها حكومة جديدة ديمقراطية بعد الانتخابات العامة كثّفت الدول الأوروبية من مساعيها لاستغلال الفرص الاقتصادية لدى حكومة الوحدة الوطنية. وفي هذا السياق؛ انخرطت دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا

ومالطا والمملكة المتحدة في سباق للحصول على حصة من الاستثمارات التي يمكن عملها في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتشييد.

خاتمة

تحوّل حفتر الذي تقبّل الهزيمة بالمعنى العسكري إلى فاعل شرعي في السياق السياسي، وجرى دمجه في التركيبة السياسية الجديدة في ليبيا. ويتخوف حفتر من أن يُهَمَّش، بسبب القانون الليبي الذي يعوِّق النشاط السياسي لمزدوجي الجنسية، ويحافظ على قوة ميليشياته التي لديها القدرة على تعويق العملية السياسية برعاية الدعم الخارجي ماليًّا من قبل الإمارات وعسكريًّا من قبل روسيا. ولهذا السبب فإن الهشاشة السياسية وخطر النزاع ما يزال قائمًا في ليبيا.

ستحدّد العملية السياسية المدارة بمبادرة بعثة الأمم المتحدة للدعم شكل المرحلة الانتقالية في ليبيا بشكل يلائم مصالح الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وستعطي شكلًا للنظام السياسي الدائم عقب الانتخابات المقرّر عقدها في الرابع والعشرين من ديسمبر 2021. ويبدو أنه من الممكن أن يفقد الفاعلون المعارضون للنظام المتوقّع قيامُه شرعيتهم السياسية، وأن يُطاح بهم ويُزاحوا من المشهد السياسي. لذا فإن السياسة الداخلية الليبية تبتعد عن تحدي العملية الانتخابية، وتتجه للبحث عن دعم سياسي خارجي. ولكن هذه المساعي تمكن القوى الخارجية من تشكيل النظام السياسي والاستقرار في ليبيا على النحو الذي يناسب مصالحها الخاصة.

لا تزال سيناريوهات استقرار ليبيا متوقفة على إجراء انتخابات 24 ديسمبر، أو إقامة سلطة سياسية تتماشى مع الأعراف الديمقراطية بعد الانتخابات، إذ يمكن أن يفقد حفتر شرعيته مع إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة. لذا، فإن إجراء الانتخابات يحمل في طياته مخاطر بالنسبة لحفتر من حيث إمكانية المثول أمام القضاء. فبالنظر إلى واقعتَي قيامه باستعراض لقدراته العسكرية في احتفالات بني غازي، وإغلاقه الحدود الجزائرية قبل مؤتمر برلين الثاني نجد أن حفتر قد يميل إلى رفض نتائج الانتخابات، أو عرقلة إجرائها إذا لم يتمكن من التدخل في تحديد نتائجها. إن تعزيز روسيا الداعمة لحفتر لوجودها العسكري في ليبيا سواء على المستوى الرسمي أم ممثلة في شركة فاغنر وتحصينها خط سرت–الجفرة– يشير إلى أن الانتخابات في الشرق الليبي لن تكون مهمّة إلى حدّ كبير. علاوة على ذلك؛ يسهم استمرار الإمارات في تحمل نفقات حفتر وروسيا في استمرارية التهديد الذي خلقه حفتر.

سيعزّز حفتر من شرعيته إذا لم تُعقَد الانتخابات في ليبيا، بينما قد يتزايد انقسام

وتنافس الأقطاب العسكرية والسياسية في الغرب الليبي، وفي حالة انقسام المجالس العسكرية الداعمة للحكومة في طرابلس فإن حفتر قد يخترق الغرب الليبي بسهولة. ولمنع حدوث سيناريو كهذا، ينبغي عقد الانتخابات في موعدها، وإجراؤها بكل شفافية، وعمل استعدادات أولية لنطاق جهود بناء الدولة عقب الانتخابات في الوقت نفسه.

لذا من المهمّ أن:

- يكون هناك تكامل بين مؤسسات الدولة الليبية، وتوحيد المؤسسات الأمنية، وإطلاق عملية إصلاح للقطاع الأمني.
- تُمنَع مراكز القوى البارزة في القطاع الأمني من التمكن من تحدّي الحكومة الشرعية.
- تُقدَّم الخدمات التي تقع في نطاق مسؤولية الدولة بصورة سليمة لتلبية الاحتياجات المدنية التي تقتضيها الحياة اليومية للجمهور، وفي هذا السياق من المهمّ تقديم المساعدة التقنية لليبيين.
- تُربَط قضية الاستفتاء على الدستور بجدول زمني مثل انتخابات الرابع والعشرين من ديسمبر؛ لإنهاء الجدل حول الدستور.

في الفترة الأخيرة التي ازدادت فيها التدخلات الخارجية للحصول على امتيازات اقتصادية سعت التكتلات السياسية الداخلية لإيهام الشعب الليبي أنها تتلقّى دعمًا من الدول الأخرى، بدلًا من الحصول على رضا الشعب الليبي، لذا من المهم أن تُؤسَّس ثقافة ديمقراطية ذات بعد سياسي في ليبيا في مرحلة ما قبل الانتخابات وما بعدها، وفي هذا السياق قد يكون من المفيد الارتقاء بوعي الليبيين للحد من التدخلات الأجنبية.

ونتيجة لكل ذلك؛ بتناول الأبعاد المختلفة للموضوع السياسية والاقتصادية والعسكرية والخدمات التي تقع ضمن نطاق مسؤولية الدولة- يُلاحَظ أن الأمن في ليبيا يعاني هشاشة حادة، ولا يمكن معالجة هذه الهشاشة إلا عبر تطبيق خطّة عمل واضحة وفقًا لجدول زمني محدد.

إن بنية سياسية يريدها الشعب، ويراها مناسبة، ويمنحها الصلاحيات بالاحتكام إلى خريطة الطريق السياسية التي حدّدها منتدى الحوار السياسي الليبي- هي وحدها التي تستطيع أن تجلب الاستقرار إلى ليبيا، لا الفاعلون الخارجيون، أو المراكز الداخلية غير الشرعية، وهذا الأمر لن يتأتى إلا باحترام قرار الشعب. بعبارة أخرى: إن الاستقرار في ليبيا لن يكون ممكنًا إلا عبر احترام الاختيارات السياسية.

الهوامش والمراجع:

1. Heba Saleh, “Egypt threatens military action in Libya if Turkish-backed forces seize Sirte”, 21 June 2020, https://www.ft.com/content/e6aa87b0-5e0b-477f-9b89693-f31c63919.
2. UNSMIL, “Acting Special Representative of the Secretary-General For Libya Stephanie Williams Announces The Launch Of The Libyan Polıtıcal Dalogue Forum Process”, 25 October 2020, https://unsmil.unmissions.org/acting-special-representative-secretary-general-libya-stephanie-williams-announces-launch-libyan,.
3. Daily Sabah, “Failure of Libya Talks Endangers December Elections: Analysts”, 7 July 2021, https://www.dailysabah.com/world/africa/failure-of-libya-talks-endangers-december-elections-analysts,
4. Karim Mezran, “Berlin conference: The end of the game?”, Atlantic Council, 17 January 2020, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/berlin-conference-the-end-of-the-game/, .
5. The US Embassy to Tripoli, “Joint statement from the embassies of France, Germany, Italy, the UK, and the US”, 6 Mayıs 2021, https://ly.usembassy.gov/joint-statement-from-the-embassies-of-france-germany-italy-the-uk-and-the-us/ .
6. Mustafa Fetouri, “In conversation with Stephanie Williams, the US diplomat helping Libya come together”, 27 May 2021, https://www.middleeastmonitor.com/20210527-in-conversation-with-stephanie-williams-the-us-diplomat-helping-libya-come-together/,.
7. USAFRICOM, “U.S. Africa Command supports Department of State, U.S. Ambassador to Libya Richard Norland meeting in Libya”, 23 June 2020, https://www.africom.mil/pressrelease/32949/us-africa-command-supports-department-of-stat,.
8. ABD Dışişleri Bakanlığı Sözcü Ofisi, “The United States and Libya: Fact Sheet”, 11 March 2021, https://www.state.gov/the-united-states-and-libya/, erişim tarihi 13 July 2021.
9. The Arab Weekly, “Washington seeks sway in Libya through control of UN mission”, 14 September 2020, https://thearabweekly.com/washington-seeks-sway-libya-through-control-un-mission.
10. Michelle Nichols, “U.S. should not stand in way of U.N. chief naming new Libya envoy, Germany says”, 31 July 2020, https://www.reuters.com/article/us-libya-security-un-idUSKCN24V3OP, erişim tarihi: 13 July 2021.
11. Eurpean Uninon Briefing to the Parliament, “Political developments in Libya and prospects of stability”, June 2017, https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2017603959//EPRS_BRI(2017)603959_EN.pdf.
12. EU External Action Service, “Libya: Statement by the Spokesperson on the latest developments”, 21 July 2021, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/83219/libya-statement-spokesperson-latest-developments_en,.

13. Sinem Adar ve İlke Toygür, "Turkey, the EU and the Eastern Mediterranean Crisis: Militarization of Foreign Policy and Power Rivalry", 9 Araloık 2020, https://www.swp-berlin.org/10.184492020/C62/, erişim tarihi 15 July 2021.
14. Mathew Vella, "Malta vetoes Irini spending after withdrawing from EU naval mission", 8 May 2020, https://www.maltatoday.com.mt/news/europe/102202/malta_withdraw_eu_naval_mission_irini_veto_spending#.YP1iV1Mzbow,.
15. Kay Westenberger, "Egypt's Security Paradox in Libya", 8 April 2019, https://www.e-ir.info/201908/04//egypts-security-paradox-in-libya/, .
16. Aydoğan Kalabalık, "Trump, Egyptian president discuss Libya over phone", AA, 20 July 2020, https://www.aa.com.tr/en/americas/trump-egyptian-president-discuss-libya-over-phone/1916870,.
17. Paul Stronski, "Implausible Deniability: Russia's Private Military Companies", Carnegie Endowment, 2 June 2020, https://carnegieendowment.org/202002/06//implausible-deniability-russia-s-private-military-companies-pub-81954, .
18. Stephanie Williams, "Acting Special Representative of The Secretary General For Libya Stephanie Williams Briefing to the Security Council", 28 January 2021, https://unsmil.unmissions.org/acting-special-representative-secretary-general-libya-stephanie-williams-briefing-security-council,.
19. UNSMIL, "UNSMIL Welcomes Agreement Between Libyan Parties on Permanent Country-Wide Ceasefire Agreement With Immediate Effect", 23 Ekim 2020, https://unsmil.unmissions.org/unsmil-welcomes-agreement-between-libyan-parties-permanent-country-wide-ceasefire-agreement.
20. Daily Sabah, "Protesters torch Haftar›s offices in Libya›s Benghazi", 14 September 2020, https://www.dailysabah.com/politics/protesters-torch-haftars-offices-in-libyas-benghazi/news.
21. UNSMIL, "UNSMIL Statement on the Conclusion of the Libyan Political Dialogue Forum in Switzerland – 28 June to 2 July 2021", 3 July 2021, https://unsmil.unmissions.org/unsmil-statement-conclusion-libyan-political-dialogue-forum-switzerland-%E228--93%80%june-2-july-2021,
22. Tarek Megerisi, "Plot twist: How Europe should deal with Libya's new government", ECFR, 12 February 2021, https://ecfr.eu/article/plot-twist-how-europe-should-deal-with-libyas-new-government/,.
23. UNSMIL, "UNSMIL announces that LPDF approves the proposal of selection mechanism of executive authority for the preparatory period", 19 Ocak 2021, https://unsmil.unmissions.org/unsmil-announces-lpdf-approves-proposal-selection-mechanism-executive-authority-preparatory-period,.
24. Sarah Vernhes, "Libya: Haftar and Muslim Brotherhood big losers of new government", the Africa Report, 18 march 2021, https://www.theafricareport.com/72259/libya-haftar-and-muslim-brotherhood-big-losers-of-new-government/,

25. Africa News, “Libyan rivals hold new round of talks in Morocco”, 23 January 2021, https://www.africanews.com/202123/01//libyan-rivals-meet-for-new-round-of-talks-in-morocco/.

26. Abdulkadir Assad, “Libya›s Supreme Judiciary Council denounces Bouznika outcomes”, Libya Observer, 24 January 2021, https://www.libyaobserver.ly/news/libyas-supreme-judiciary-council-denounces-bouznika-outcomes,.

27. Reuters, “Libyan parliament rejects unity government budget plan”, 20 April 2021, https://www.reuters.com/article/libya-politics-idAFL1N2MD1R9, erişim tarihi: 18 July 2021.

28. Africa News, “Libya PM calls off Benghazi visit after security turned back”, 26 April 2021, https://www.africanews.com/202126/04//libya-pm-calls-off-benghazi-visit-after-security-turned-back/.

29. UNSMIL, “UNSMIL Welcomes the Meeting of the Constıtutional Committee in Hurghada”, 20 January 2021, https://unsmil.unmissions.org/unsmil-welcomes-meeting-constitutional-committee-hurghada,.

30. Libya Observer, “Siyala reiterates importance for foreign missions to work from Tripoli”, 24 January 2021, https://www.libyaobserver.ly/news/siyala-reiterates-importance-foreign-missions-work-tripoli,.

31. UN Secretary General Office, “Special Envoy of the Secretary-General on Libya and Head of the United Nations Support Mission in Libya”, https://www.un.org/sg/en/content/profiles/j%C3%A1n-kubi%C5%A12-,.

32. Stephanie Williams, “Acting Special Representative of The Secretary General For Libya Stephanie Williams Briefing to the Security Council”, 28 January 2021, https://unsmil.unmissions.org/acting-special-representative-secretary-general-libya-stephanie-williams-briefing-security-council, erişim tarihi: 15 July 2021.

33. Luigi Scazzieri, “The EU›s New Libya Operation is Flawed”, Center for European Reform, 8 April 2020, https://www.cer.eu/insights/eus-new-libya-operation-flawed.

34. Sudarsan Raghavan, “Mass murder and the sin of silence”, Washington Post, 8 May 2021, https://www.washingtonpost.com/world/interactive/2021/libya-tarhuna-kaniyat-mass-graves/,.

35. Tim Eaton, “The Libyan Arab Armed Forces”, Chatham House, 2 June 2021, https://www.chathamhouse.org/202106//libyan-arab-armed-forces/02-inside-laafs-armed-networks,.

36. Federal Foreign Office, “The Second Berlin Conference on Libya: Conference Conclusions”, 23 June 2021, https://www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/berlin-2-conclusions/2467750, erişim tarihi: 20 July 2021.

37. Reuters, “Libya›s Haftar closes border with Algeria”, 20 June 2021, https://www.reuters.com/world/africa/libyas-haftar-closes-border-with-algeria-202120-06-/.

38. Daily Sabah, “Regular Russian troops stationed in Libya”, 23 July 2021, https://www.dailysabah.com/world/africa/regular-russian-troops-stationed-in-libya,.

39. libyaobserver.ly/inbrief/register-libyans-eligible-vote-electoral-system-has-reached-4977,.